تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي

اعـــــداد
عبدالله العشري

تم استلام البحث : ١ / ٣ / ٢٠١٨ تم قبوله للنشر : ١٤/ ٤ / ٢٠١٨

مقدمة :

تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، وتعد دراسة الهجرة أكثر صعوبة مقارنة بدراسة الوقائع الحيوية الأخرى كحالات الميلاد والوفاة، نظرًا لتكرار انتقال الأفراد من مكان إلى آخر، وتباين الغرض من الهجرة، وتصنف الهجرة الخارجية حسب مشروعيتها إلى الهجرة المشروعة وغير المشروعة، كما أن هناك دوافع رئيسية وراء تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية أهمها الدوافع الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، وللهجرة غير الشرعية آثار عديدة، وبخاصة على الدول المستقبلة للمهاجرين، أهمها الآثار الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية، وأن مكافحة هذه الظاهرة تتطلب تعاونًا دوليًا، فضلًا عن قيام الدول المستقبلة الغنية بالمشروعات الاستثمارية في الدول المرسلة للهجرة "الفقيرة".

وتعتبر الهجرة بصفة عامة ظاهرة من الظواهر القديمة بالمجتمعات المختلفة وهي تعتمد في أساسها على العنصر البشري ولها الفضل في بناء الكثير من الدول والمجتمعات في عالمنا هذا، كما لها دور محوري مهم في دعم الإثراء الحضاري والتواصل الاجتماعي والثقافي بين كافة المجتمعات إضافة إلى إسهامها وبشكل مؤثر في الجوانب السياسية والاقتصادية في كافة المجتمعات بمختلف طوائفها وأعرافها وجنسياتها(١).

كما تعد هجرة الشباب الدولية ظاهرة مجتمعية مركبة ومتعددة الأبعاد ، فهى ليست نتاج لعوامل محلية وإقليمية فقط وإنما هي أيضا نتاج لأبعاد عالمية ، حيث لعبت العولمة دوراً مباشراً فى هذه الظاهرة . حيث تفاعل العالمى مع الإقليمى والمحلى بشكل مباشر ليشكل ويحدد ملامح الظاهرة بوضعها الحالى فعندما وضعت الدول الأوربية

(١)المخادمي ، عبد القادر رزيق ، "الكفاءات المهاجرة بين واقع الحال وحلم العودة"، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، طبعة أولى، ٢٠١١، الجزائر.

قواعد صارمة للحد من الهجرة ، وتقلصت أسواق العمل العربية ، وظلت البطالة مستمرة محليا، نتج عن ذلك تفاقم ظاهرة الهجرة غير المنتظمة وتأثر بها المجتمع تاثيرا يستحق الدراسة والمعالجة ووضع الآليات المناسبة للمواجهة.

وهناك العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن هيئات ومنظمات دولية تشير إلى خطورة الهجرة غير الشرعية، وفي ذات الوقت تنامي هذه الظاهرة بصورة باتت تؤرق المجتمع الدولي، حيث يشير تقرير صدر مؤخرا عن منظمة الأمم المتحدة عن دوافع وأسباب الشباب لهذه الهجرة، إلى أن أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية يعود إلى ازدياد أعداد الشباب في العالم الثالث، وتناقص وتدهور فرص وأوضاع العمل، بالإضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة[٢]. وتظل الهجرة غير الشرعية من المشكلات التي باتت تهدد العديد من الدول، حتى ولو تضاءلت أعداد المهاجرين غير الشرعيين على أراضيها.

مشكلة الدراسة:

احتلت قضية الهجرة غير الشرعية للشباب مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والحكومية، بل تعتبر من أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية في الآونة الأخيرة، حيث ازداد ميل بعض الشباب إلى الهجرة للخارج بطريقة غير شرعية أملاً في البحث عن فرصة عمل أفضل بأجر مناسب، وأملاً في وضع اجتماعي أفضل، وعلى الرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، فإن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد غالبًا افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين.. وغيرها من العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية. وفي السنوات الأخيرة ومن خلال التقارير والإحصاءات اتضح أن الهجرة أخذت منحى غير شرعي أمام تشديد إجراءات السفر والإقامة في الدول الأوروبية، لذا لجأ الشباب للزواج من أجنبيات مقابل مبالغ مالية كبيرة، وإن لم يتمكن من ذلك فلن يجد أمامه سوى المقامرة برحلة بحرية سرية مع أحد مهربي المهاجرين، يصعب التكهن بنتائجها بجانب العديد من الإشكاليات، سواء للبلدان المصدرة للعمالة أو المستقبلة للمهاجرين. ومن ثم أصبحت الهجرة بأبعادها

(٢) بدير ، أسامة "ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف – الحجم – المواثيق الدولية – الدوافع والأسباب"، منشورة على الرابط التالي: http://www.Aidiwan.org/News-Action-show-id-357.htm

المختلفة قطاعًا علميًا مثل بقية القطاعات الأخرى لابد من التعامل معه على هذا الأساس كالصحة والتربية والتعليم والثقافة[٣]. ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو الآتي: **ما تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي؟**

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على أسباب الهجرة غير الشرعية ٠
- التعرف على عواقب الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي.
- التعرف على التداعيات اللازمة لحفظ الأمن القومي من الهجرة غير الشرعية .
- التعرف على الآليات والإجراءات التنفيذية لحفظ الأمن القومي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الموضوع الذي تناقشه؛ ذلك أن موضوع الهجرة غير الشرعية أصبح من المشكلات الاجتماعية والأمنية والسياسية الملحة، كما تعود أهمية الدراسة إلى العوامل الآتية:

١- ندرة الدراسات حول موضوع الهجرة غير الشرعية.

٢- يؤمل أن تسهم الدراسة في توضيح الواقع الحالي والمعوقات التي تواجه الأمن القومي جراء مثل هذه الهجرة.

٣- يُؤمَّل أن تسهم الدراسة في تشجيع باحثين آخرين في الميدان الأمني لإجراء دراسات أخرى حول موضوع الهجرة بأشكالها المختلفة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات وتبويبها وتحليلها والربط بين مدلولاتها؛ من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في تحسين الواقع وتطويره . وقد تم استخلاص البيانات والمعلومات بالرجوع إلى الأدبيات، ونتائج الدراسات والبحوث النظرية والميدانية، والتجارب الإقليمية والدولية،

---

(٣)العمودي ، نور محمد أبو بكر: الهجرة الريفية الحضرية، دراسة في تكييف المهاجرين إلى مدينة جدة، دار المنتخب العربي، بيروت، ١٩٩٤، ص ص٢٧-٢٨.

وإصدارات الجامعات، وكذلك نتائج المؤتمرات والندوات المحلية والدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

مباحث الدراسة:

المطلب الأول : مفهوم الهجرة وأنواعها

أولاً: مفهوم الهجرة:

لغة : اشتق لفظ الهجرة من لفظ هجر أي تباعد، وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان كذا إلى غيره. ولفظ هجر ضد الوصل (هجرت الشيء هجرا) أي تركته وأغفلته، والهجرة هي انتقال الناس من موطن إلى آخر، وجاء في معجم لاروس الأساسي أن تعبير الهجرة يقصد به "خروج من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق"[٤].

قانوناً : يعرف فقهاء القانون الدولي للهجرة، بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى.

ثانياً : مفهوم الهجرة غير الشرعية :

أما مفهوم الهجرة غير الشرعية فقد تطور في الأدبيات القانونية والأجنبية، فبعد أن كان يطلق عليها في بداية الأمر الهجرة غير الموثقة تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير القانونية أو الشرعية ، وبعد ذلك ارتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن البشري فأخذ يظهر مقرونا بمصطلح ، ثم أخذ مصطلح الهجرة غير الشرعية يرتبط إلى حد كبير بمفهوم الاتجار بالبشر ، وأيضا الجريمة غير الوطنية، وقد تأخذ الهجرة غير الشرعية مفهوماً آخر وهو تهريب المهاجرين، ويمكن تعريفه كما ورد في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية بموجب المادة الثالثة (أ). وتعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة[٥].

---

(٤) المعجم العربي لاروس، مكتبة أنطوان، ١٩٨٧، الطبعة الأولى، بيروت، ص١٢٤٣.

(٥)"الشباب والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص هـ.

ثالثاً : أنواع الهجرة:

تنقسم الهجرة إلى نوعين رئيسيين هما:

(١) الهجرة المشروعة:

تعني الهجرة الشرعية أو المنظمة أو القانونية، ذلك النوع من الهجرة الذي يتم وفق المتطلبات والأعراف والقواعد الشكلية والموضوعية المعمول بها دولياً والمتطلبة وفق كل قانون كل دولة على حدة... وأهمها:

- لابد أن يحمل المهاجر وثيقة سفر، وأن لا يكون ممنوعا من مغادرة الدولة التي ينتمي إليها لأسباب قانونية.
- أن يحصل على إذن شرعي للدخول إلى الدولة الراغب الهجرة إليها.
- أن يستهل إقامته وينهيها في الدولة وفق المسموح والمقرر طبقا لقوانينها وأنظمتها وما حصل عليه من مدة، وتأسيسا على ما سبق ذكره يتضح أن مدى الشرعية يتوافر في علم الدولة بذلك المواطن واتجاهه وعلم الدولة الراغب الهجرة إليها في وفوده إليها ودخوله وإقامته بها.

(٢) الهجرة غير الشرعية:

وسوف نقسم هذا النوع من الهجرة طبقا لقواعد القانون الدولي الخاص إلى نوعين[٦].

- النوع الأول: الهجرة غير الشرعية – بالمعنى المتعارف عليه – أي عدم حمل المهاجر لوثيقة سفر وعدم تمتعه بالإذن الشرعي للدخول... وهذا بداية يعني أن هذا الشخص قد خرج من بلده من الأماكن المحددة والمتعارف عليها، وكذلك دخل إلى الدولة المراد الهجرة إليها عن طريق غير مسموح ومتعارف عليه من سلطات تلك الدولة.
- النوع الثاني: هو يبدأ بطريق غير شرعي – أي تتوافر به كافة ما سبق ذكره ولكن يقوم ذلك الشخص بتقنين وضعه طبقا لقوانين تلك الدولة.

وعلى الرغم من أن الهجرة عملية اختيارية يقوم بها الفرد بمحض إرادته لغرض معين (عمل، بحث عن مزايا معيشية أفضل، إقامة) فإن الهجرة قد تكون إجبارية في

(٦) صادق ، هشام صادق "الجنسية والموطن ومركز الأجانب"، منشأة المعارف، ص ٢٢٠-٢٣١.

عدد من الحالات، وهي الحالات التي يكون فيها الفرد مضطراً لترك وطنه والنزوح إلى مكان آخر تحت تهديد (الحروب، دوافع دينية أو سياسية أو اقتصادية) [٧]

المطلب الثاني : أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

هناك عدة أسباب تدفع المهاجرين للهجرة غير الشرعية، فمن بينها الأسباب الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية، ويشير البعض إلى أن هناك ثمة ارتباط وثيق بين الأزمة المالية العالمية وقضية الهجرة الدولية، سواء أكانت نظامية أم غير نظامية سوف تظهر آثاره تباعا في الفترة القادمة، حيث تدفع الأزمة بالملايين من الشباب إلى قوائم العاطلين ليزداد العدد العالمي لهم خاصة من الدول النامية ولا شك أن هؤلاء سوف يبحثون عن أي مخرج لهم، ومن ثم تأتي الهجرة كأحد الحلول أمام اليائسين الذين يبحثون عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى ولو كلفهم الأمر حياتهم[٨].

وفي محاولة لتقييم الأسباب أو الدوافع التي تدفع بالشباب للهجرة غير الشرعية نجد في مقدمتها:

١ـ الدوافع الاقتصادية:

يعد البحث عن الرزق لتوفير حياة آمنة رغدة من أول الدوافع وأهمها، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى أي من الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق، ويرتبط إلى حد كبير الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديموغرافي فيها، إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي، ما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل

(٧) جورج، وليم نجيب ، "مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٨، ص٣٦٤.

(٨) بدير ، أسامة ، دراسة حول "ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف والحجم – المواثيق الدولية، الدوافع والأسباب"، منشور على الرابط التالي:
http://www.aldiwan.org/News-Actions-Show-id-357.htm.

أفضل في مكان أو دول أخرى، وخاصة فئة الشباب المتعطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الأسرية، في ظل تنامي معدلات البطالة(٩).

ويفسر ذلك بأنه في فترات الازدهار الاقتصادي تتزايد مشروعات الأعمال وتحدث عمليات توسع صناعي، الأمر الذي يتطلب أعدادا متزايدة من الأيدي العاملة الجديدة محلياً(١٠).

٢- الدوافع الديمغرافية

وترتبط هذه العوامل للهجرة بالدوافع الاقتصادية في الدولية، حيث تعد الزيادة المطردة في عدد السكان من أهم الأسباب الدافعة للهجرة، وتمتاز بعض الدول بهذه الخاصية وعلى رأسها جمهورية الدول العربية، حيث توجد بها وفرة في الموارد البشرية ومحدودية في الموارد الطبيعية والاقتصادية، وهذه الزيادة في عدد السكان لا تتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة بما يمثل ذلك إعاقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا، ويقلل من قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل أفضل لأفرادها وخاصة من الشباب القادر على العمل بما يجعل الفرصة أكبر أمام الشباب للسفر إلى الدول التي تحتاج إلى الأيدي العاملة لإقامة التنمية الاقتصادية بها، مع قلة عدد السكان بها، فتجذب الشباب إليها خاصة من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية التي تمثل عوامل طرد للعديد من الشباب مقابل عوامل الجذب التي توجد في البلاد المستقبلة للمهاجرين (المقصد).

وهذا ما يعرف باسم نظرية (الجذب والدفع) التي تفترض أن الهجرة ترجع إلى انعدام التوازن بين أقاليم تدفع بها عوامل الطرد إلى الهجرة للخارج وأخرى تجذبهم إلى مناطق المقصد أو الوصول(١٢).

٣- الدوافع الاجتماعية:

ترتبط الدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعية ارتباطاً وثيقاً بالدوافع الاقتصادية، حيث يرتبط النظام الاقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة

(٩) أحمد ، إسماعيل محمد : "الاستخدام العربي للعمالة الالدولية"، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٥٢.

(١٠) السيد، السيد عبد العاطي : "علم اجتماع السكان"، الاسكندرية، دار المعرفة الجماعية، ٢٠٠٠، ص٣٣٩.

(١١) مرقس ، وفاء: "أثر انتقال القوى العاملة إلى الخارج على التنمية الصناعية"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٨٥، ص ١٣٠.

وأشكالها المختلفة. إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديمغرافيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية... ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، بالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقدير منظمات الأمم المتحدة مهيأ للارتفاع على مدى العشرين عاما القادمة.

ومن النتائج الخطيرة المترتبة على الانفجار الديمغرافي ظهور مشكلة البطالة، التي باتت تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على الشهادات العليا، في ظل عدم قدرة سوق العمل المحلي على تأمين هذه الطلبات على العمل الذي يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة. بالإضافة إلى فشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض....، وأيضاً صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء من تملك السيارات وشراء العقارات...، في ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر[١٢] ، ما يشجع الكثير إلى خوض الهجرة كوسيلة تحقق طموحات هؤلاء المهاجرين.

٤- الدوافع السياسية

تميزت نهاية القرن العشرين، بتنامي حركة اللاجئين بصفة فردية أو جماعية جراء الحروب والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، حيث حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، الناجمة عن الحروب والصراعات ، وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، تعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنًا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي.

وخير دليل على ذلك ما تشهده وتموج به منطقة الشرق الأوسط في هذه الآونة، من الاضطرابات والصراعات المسلحة داخل بعض البلدان العربية (العراق، سوريا، ليبيا، اليمن)، وكلها أمور تزيد من ظاهرة الهجرة واللاجئين.

٥- الدوافع النفسية للهجرة

---

(١٢) أمين ، سني محمد : "دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي"، منشورة على الرابط التالي: http://www.groups.google.com/Forum/#!MSG/FYAD61.

تظهر أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، أيضًا تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على وعي وإدراك بالأخطار التي يتعرض لها أثناء الهجرة، ما يدفع بالقول إلى أن هناك أسبابًا تتخطى الأسباب الاقتصادية وأهم من فكرة الثراء السريع ويمكن أن نشير لأهم تلك الدوافع وذلك على النحو التالي:

١- الشعور بالاغتراب الداخلي وقد يكون ناتجًا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته أو أصدقائه.

٢- الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة.

٣- ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها (الأسرة والمدرسة) (١٣).

ومن الجدير بالذكر التأكيد على أنه بغض النظر عن الأشكال التي تتخذها الهجرة والتي تنطوي على مجموعة متنوعة من الأسباب والدوافع كما أشرنا إليها سلفًا، إلا أن عمليات الهجرة والتنقلات البشرية ليست عملية بيولوجية – كما هو الحال في المملكة الحيوانية – وأيضًا فهي لا تحدث من فراغ، بل تحددها وتدفع إليها سياقات اجتماعية وثقافية في الاعتبار الأول، فالهجرة في مجملها عبارة عن انتقال أو تحول من سياق أو موقف غير مرغوب فيه لهجرة عن تحقيق الإشباع النفسي والمادي والتكيف الاجتماعي وعدم قدرته على إشباع الاحتياجات والرغبات، إلى سياق أو موقف آخر تتوافر فيه إمكانات تحقيق كل هذه الأمور ولو بدرجة نسبية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تلعب الخصائص السيكولوجية للأفراد دورًا لا يستهان به لتفسير ميل بعض الأفراد دون غيرهم إلى القيام بعملية الهجرة رغم اشتراكهم مع غيرهم في نفس ظروف وخصائص وإمكانات الموقف أو السياق الاجتماعي، ويمكن لنا بناء على ذلك القول: إن هناك دوافع أو خصائص موقفية ترتبط بالسياق الاجتماعي، سواء الذي يعيش فيه الفرد أو الجماعة،

(١٣)شريف ، إيمان ، "السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية – مؤشرات عامة (قرية تطون – محافظة الفيوم نموذجًا)، ورقة بحثية قدمت للمؤتمر السنوي العاشر، المركزي القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القارة، في الفترة من ٢٦ – ٢٩ مايو ٢٠٠٨.

أي الموطن الأصلي أو مكان الإقامة الدائم، وهي ما تسمى بعوامل الطرد، فضلاً عن عوامل الجذب المرتبطة بالمكان الذي يرغب المهاجر في الهجرة إلية[١٤].

المبحث الثاني : الآليات والإجراءات للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

تحاول بعض الدول التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بشتى الوسائل، على الرغم من أن مكافحة هذه الظاهرة يستوجب تعاوناً دولياً مستمراً بين الدول المصدرة للهجرة وتلك المستقبلة، بل ودول المرور، بما يعني أن التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي باتت تمثل تهديدًا مباشرًا لأمن دول واستقرار عديدة، بخاصة لارتباطها ببعض الجرائم التي تهدد الأمن القومي لبعض الدول مثل جرائم غسل الأموال، تهريب الأسلحة، والمخدرات.

المطلب الأول : قواعد القانون الدولي العام المنظمة لظاهرة الهجرة واللجوء

رغم الفروق القانونية، يميل المجتمع الدولي حديثًا إلى التعامل بشكل متكامل مع الظواهر الثلاث المتعلقة بتحركات الأفراد (اللجوء، الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر).

- **اللجوء**: تعد اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ بشأن اللاجئين والبروتوكول المكمل لها الصادر عام ١٩٦٧، هما الإطار القانوني الرئيسي في هذا الموضوع، وقد انضمت الدول لهما عام ١٩٨٠، فضلاً عن أن الدول هي إحدى الدول الأطراف في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ بشأن اللاجئين، وكذا فقد صادقت الدول على الاتفاقية العربية لعام ١٩٩٤ بشأن اللاجئين.

- **الهجرة**: ظلت الهجرة، وبصرف النظر عن كونها شرعية أو غير شرعية بعيدة عن التنظيم الدولي العام للتعامل معها لسنوات طويلة، وانعكس ذلك على تناول الأمم المتحدة لموضوعات الهجرة، إما في إطار حقوق الإنسان بشكل عام أو من منظور التنمية والعوائد الاقتصادية والاجتماعية والاقتصار على تنظيم العمالة المهاجرة، بل إن المنظمة الدولية للهجرة IOM ليست ضمن منظومة الأمم المتحدة. وأمام تنامي الظاهرة ومع التغيرات السياسية والاقتصادية في العديد من مناطق العالم والتدفقات الكبيرة لموجات من الهجرة غير الشرعية، ظهرت بعض الأطر القانونية للتعامل مع هذه الظاهرة وأهمها:

(١٤) السيد ، عبدالعاطي ، مرع سابق، ص ص٣٢٤ – ٣٢٥.

١) اتفاقية الأمم لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية:

اعتمدت وعرضت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٥ في الدورة الخامسة والخمسين في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠، الاتفاقية تهدف إلى تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية، وتلزم الدول الأطراف بأن تنفذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية على نحو يتفق مع مبدأى المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومن ثم يلزمها باتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال الخاصة بالأنشطة الإجرامية للجماعة الإجرامية المنظمة بشتى الصور الوارد النص عليها في صلب الاتفاقية.

٢) بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والبر والجو الصادر بالقرار رقم ٢٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر عام ٢٠٠٠ والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية UNTOC.

٣) أنشأ مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية المشار إليها فريق عمل حكومي مؤقت مفتوح العضوية معني بتهريب المهاجرين من أجل إسداء المشورة إلى المؤتمر ومساعدته على تنفيذ الولاية المنوطة به فيما يتعلق ببروتوكول تهريب المهاجرين[١٥].

المطلب الثاني : أهم الآليات التي اتخذتها الدول للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

يجب في البداية تحديد أهم عناصر ومحددات الموقف تجاه الهجرة:

- المبادئ العامة:

١. الهجرة عملية إيجابية يجب تشجيعها لتحقيق أهداف التنمية بما في تشجيع وتيسير سبل الهجرة الشرعية.
٢. التعامل مع ظاهرة الهجرة ينبغي أن يتم وفق منهج شمولي متكامل يشمل جميع جوانبها.
٣. عدم الخلط بين تحويلات المهاجرين وبين مساعدات التنمية.

[١٥] شريف ، إيمان ، "السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية – مؤشرات عامة (قرية تطون – محافظة الفيوم نموذجًا)، ورقة بحثية قدمت للمؤتمر السنوي العاشر، المركزي القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القارة، في الفترة من ٢٦ – ٢٩ مايو ٢٠٠٨.

٤. رفض الربط بين الهجرة واللجوء من حيث التعامل القانوني والإنساني.
٥. تدعيم صلات المهاجرين بالوطن الأم.

– الإجراءات التي تتخذها وزارة الداخلية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

١- الإجراءات التي تتخذ لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

- مناقشة المرحلين للبلاد من الخارج للوقوف على أساليب تهريبهم وتحديد القائمين عليها واتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم.
- التنسيق مع بعض القنصليات الأجنبية لفحص المستندات المزورة المقدمة من راغبي السفر للخارج وتحديد القائمين عليها واتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم.
- التنسيق مع حرس الحدود لضبط حالات التسلل غير الشرعية عبر الحدود.
- تكثيف الجهود لضبط العناصر النشطة في مجال الهجرة غير الشرعية.
- عمل نشرات فنية ومصورة لجوازات السفر وتأشيرات الدخول المزورة المنسوبة لبعض الدول وتوزيعها على منافذ السفر والوصول للاسترشاد بها لدى فحص الحالات المشتبه فيها.
- مشاركة المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية في أنشطته المتعلقة بهذا المجال.
- استغلال بعض القضايا مهمة التي يتم ضبطها في حملات التوعية الإعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.
- يُشار إلى أنه تم ضبط أعداد كبيرة من التشكيلات العصابية والوسطاء الذين احترفوا هذا النشاط.
- إحباط وضبط العديد من محاولات التسلل عبر المنافذ غير الشرعية بالشواطئ ة، كما تقوم الوزارة بإدراج العناصر النشطة في مجال تهريب الشباب بالطرق غير المشروعة على قوائم المنع من السفر كإجراء احترازي.

٢- الصعوبات التي تواجه عمليات مكافحة ظاهرة التسلل عبر الحدود:

- عدم وجود تشريع عقابي يُجرم أعمال تهريب الأفراد، حيث سبق للوزارة إعداد مشروع قانون لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتقديمه للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

- الطبيعة الجغرافية الوعرة للحدود الجنوبية للبلاد وامتدادها لسلاسل جبال البحر الأحمر التي يستغلها المهربون[١٦].

الخاتمة وأهم النتائج :

أخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أبعادًا خطيرة بعد ظهور شبكات منظمة للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين، ويمكن القول بأن الأسباب الرئيسية لمشكلات الهجرة، ترجع أساسًا إلى تباين مستويات التنمية بين مختلف دول العالم وبين مختلف الأقاليم داخل الدولة الواحدة، ذلك لأن مستوى ازدهار وتقدم الدول المتقدمة يغري المهاجرين القادمين من الدول الفقيرة والأقل نموًا إلى الهجرة المشروعة وغير المشروعة. وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

١- كشفت الدراسة عن أن الدول الأوروبية لها دور في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة للسياسات التي اتبعتها لخدمة مصالحها في الاعتبار الأول، لذا يجب أن تشترك دول ضفتي المتوسط مع الدول المصدرة للهجرة في رفع المستويين الاقتصادي والاجتماعي لسكان الدول المصدرة للهجرة وإقامة مشروعات تنموية في تلك الدول يكون من شأنها خلق المزيد من فرص العمل.

٢- ضرورة التحرك والتعاون الجاد بين الدول الأوروبية بخاصة إيطاليا وفرنسا واليونان والدول من أجل إحداث تنمية مستدامة في الدول، ما يسهم بصورة مباشرة في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

٣- تعد الهجرة الدولية (والهجرة غير الشرعية خصوصًا)، نتاج المشكلات الاقتصادية، حيث تشكل الدوافع الاقتصادية أبرز مسببات الهجرة، ولا شك أن ذلك يعزى إلى تدني الوضع الاقتصادي في الدول المصدرة للمهاجرين، التي تشهد قصورًا في عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور.

٤- صعوبة تحديد حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، نظرًا للطبيعة غير الرسمية التي تتم بها لاعتبارها هجرة سرية وغير قانونية، فهي غير مسجلة، وغالبًا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لأن هناك أنماطًا وصورًا متعددة.

---

[١٦] أحمد ، إسماعيل محمد : "الاستخدام العربي للعمالة المصرية"، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٦٢.

٥- باتت الهجرة غير الشرعية من الظواهر الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين.
٦- قواعد القانون الدولي تعطي للدول الحق في تنظيم حدودها وممارسة سيادتها الإقليمية، بما يضمن سلامة أراضيها وأمنها القومي.

أهم التوصيات المقترحة:

١- نوصي بأهمية إصدار الدولة بتشريع موحد يعنى بتجريم الهجرة غير الشرعية، بحيث تمتد مظلة التجريم للسماسرة والوسائط وأصحاب مراكب الصيد، وذلك من خلال فرض عقوبات رادعة عليهم حفاظًا على أرواح الشباب .
٢- ضرورة تفعيل الالتزامات القانونية الدولية، التي توجب على الدول التعاون في مجال مجابهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الدولية لتفعيل هذه الالتزامات، ومن بينها تبادل الدراسات والبيانات عن الهجرة غير الشرعية.
٣- ضرورة عقد اتفاقيات عمل ثنائية بين الدول المصدرة للعمالة، وتلك التي تحتاج لعمالة موسمية، بما يحقق أقصى استفادة من ظاهرة الهجرة، لكل من الدول المرسلة والدول المستقبلة.
٤- ضرورة إعادة تنقيح التشريعات العقابية الوطنية بما يكفل تشديد العقوبات على أعضاء العصابات والتنظيمات، التي تنظم الهجرات غير الشرعية، وأيضاً على الأشخاص المهتمين بالمساعدة في عمليات تهريب البشر.
٥- ضرورة تدشين حملات إعلامية فاعلة، للتعريف بالأخطار المرتبطة بالهجرة غير الشرعية والآثار السلبية المترتبة عليها.

المراجع :

أحمد ، إسماعيل محمد : "الاستخدام العربي للعمالة المصرية"، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة.

أمين ، سني محمد : "دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي"، منشورة على الرابط التالي:
http://www.groups.google.com/Forum/#!MSG/FYAD61.

بدير ، أسامة "ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف – الحجم – المواثيق الدولية – الدوافع والأسباب"، منشورة على الرابط التالي:
http://www.Aidiwan.org/News-Action-show-id-357.htm

شريف ، إيمان ، "السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية – مؤشرات عامة (قرية تطون – محافظة الفيوم نموذجًا)، ورقة بحثية قدمت للمؤتمر السنوي العاشر، المركزي القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القارة، في الفترة من ٢٦ – ٢٩ مايو ٢٠٠٨.

جورج وليم نجيب ، "مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٨.

السيد، السيد عبد العاطي : "علم اجتماع السكان"، الاسكندرية، دار المعرفة الجماعية، ٢٠٠٠.

صادق ، هشام صادق "الجنسية والموطن ومركز الأجانب"، منشأة المعارف.

العمودي ، نور محمد أبو بكر: الهجرة الريفية الحضرية، دراسة في تكييف المهاجرين إلى مدينة جدة، دار المنتخب العربي، بيروت، ١٩٩٤.

المعجم العربي لاروس، مكتبة أنطوان، ١٩٨٧، الطبعة الأولى، بيروت.

المخادمي ، عبد القادر رزيق ، "الكفاءات المهاجرة بين واقع الحال وحلم العودة"، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، طبعة أولى، ٢٠١١، الجزائر.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، الشباب والهجرة غير الشرعية ، القاهرة، ٢٠١٠.

مرقس ، وفاء: "أثر انتقال القوى العاملة إلى الخارج على التنمية الصناعية"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٨٥.